حقوق الشعب في اختيار شكل حكومته

للفيلسوف جون استيوارت مِل

JOHN STUART MILL

٢ ـ المقال الثانى

يتلخص المقال السابق فى أن الانظمة السياسية فى أية حكومة انظمة اختيارية مادامت لم تخرج عما تقتضيه حدود الشرائط الثلاث السالفة الذكر وهى

(ا) رغبة الامة فى قبول شكل الحكومة الذى يراد وضعه لها أو على الاقل قبولها له بحيث لا تضع فى طريق تنفيذه العقبات والعوائق

(ب) يجب ان تكون الامة راغبة فيه وقادرة على عمل ما هو ضروري لحفظ كيان هذا الشكل

(ح) يجب ان تكون الأمة راغبة فيه وقادرة على عمل مايتطلبه منها لكى يفى بالاغراض المقصودة منه وبناء على هذا فان البحث العلمى عن أحسن شكل للحكومة ليس وهما ولا باطلا بل هو استعمال القوة العقلية استعمالا عمليا كما ان ادخال أحسن النظم السياسية فى أمة من الامم بحيث تتمكن بوساطتها من الوفاء بالشروط الثلاثة السابقة بدرجة مقبولة له وبدون تغيير فى حالتها الاجتماعية لهو من أعظم الاغراض التى يبذل فى الحصول عليها كل مايمكن من المجهودات العملية

هذا وكل مايقال تحقيرا لتأثير الارادة الشخصية ، والاغراض الانسانية المتعلقة بأحوال الحكومات يصح أن يقال فى جميع الاغراض الاخرى التى تستعمل فيها تلك الارادة وهذه الاغراض غير ان لقوة الانسان فى جميع الاشياء حدودا دقيقة معينة لا يمكن تجاوزها كما أنه لا يمكن الانتفاع بهذه القوة الا باضافة قوة أو اكثر من القوى الطبيعية اليها واذا فالقوى التى يمكن استعمالها للتوصل الى الغرض المقصود يجب أن تكون موجودة بالفعل وأن تعمل وهى سائرة على حسب قوانينها وسننها الخاصة بها اذ ليس فى مقدور الانسان ان يعكس حركة ماء النهر فيجعله يجري من المصب الى المنبع كما أنه ليس فى مقدوره أن يقرر بأن الطواحين المائية مثلا لم توضع بشكل ثابت محدود بل انها كائن حى قابل للنمو واذا فالسياسة كالميكانيكا يجب أن يبحث فى كل منهما عن القوة الدائمة التى تسير الآلة باستمرار . هذا البحث يجب أن يكون بالضرورة خارجا عن حدود الآلة نفسها . واذا كانت هذه القوة معدومة أو غير كافية للتغلب على ماقد يحدث من العوائق فان هذا الابتكار لن ينجح ولن يوصل الى الغرض المقصود منه . وبما ان السياسة فنٌ فهى اذا كبقية الفنون يجب ان تكون خاضعة لنفس الحدود الخاضعة لها ومقيدة بالحدود التى تتقيد بها هذه الفنون الاخرى

ظهر من هذا مانع آخر أو هو نفس المانع السابق ولكن فى صورة أخرى وهذا المانع هو الخلاف فى أن القوى التى تتوقف عليها الظواهر أو الصور السياسية العظمى غير خاضعة أو غير جارية على

المناهج التى وضعها الساسة أو الفلاسفة اذ من الثابت أن حكومة أى مملكة ـ مع تقدير جميع الاعتبارات الجوهرية ـ انما تؤسس وتحدد وفقا لما عليه هذه الأمة وعلى ذلك يكون العمل على توزيع عناصر قوتها الاجتماعية فالقوة العظمى هى التى تقبض على زمام الحكومة دائما ولا يمكن التغيير فى النظام السياسى الا اذا كان مسبوقا أو مصحوبا بالتنويع فى توزيع القوة فى الأمة نفسها وبناء على هذا فلا يمكن كل أمة أن تنتخب شكل حكومتها غير أنها قد تختار الجزئيات والنظام العملى الضرورى لها .

وأم هذه المسائل كلها هو موضع القوة العليا الذى تعينه وتحدده ظروف الامة الاجتماعية. قد يبدو لأول نظرة أن فى هذه النظرية شيئا من الصدق ولكى تكون مفيدة يجب صوغها بعبارة واضحة وتحديدها بحدود معقولة فعند مايقال ان أعظم القوى فى الأمة هى التى يمكنها ان تكون صاحبة القوة العظمى فى الحكومة يجب أن نعرف ماهو المقصود بالقوة وانه ليس المقصود بها هو البأس والبطش والفتك والا كانت الديمقراطية أو حكومة الشعب هى الشكل الحكومى الوحيد الذى يمكن وجوده فى كل أمة مع أن الواقع ليس كذلك لهذا يجب ان يضاف الى قوة البطش أمران جوهريان آخران وهما (١) الثروة (٢) الفطنة وبهذا تقرب النظرية السالفة من الصدق وان كانت لاتزال بعيدة من الوصول اليه اذ الواقع ان العدد الاعظم هو المحكوم دائما بالعدد الأقل منه لأنه قد يكون متفوقا فى الثروة والذكاء والفطنة ومع هذا

لا يزال خاضعا ومحكوما طوعا أو كرها بعدد أقل منه فى كلا الأمرين أى الثروة والفطنة . ولكى تكون هذه العناصر المختلفة للقوة ذات تأثير ونفوذ سياسى يجب ان تنظم تنظيما حسنا مع العلم بأن مزايا وفوائد هذا التنظيم هى بحكم الضرورة فى أيدى القابضين على زمام الحكومة. هذا وربما تغلب حزب ضعيف فى جميع عناصر القوى الاخرى على حزب أقوى منه فيها وذلك بوضع قوة الحكم فى كفة ميزان ذلك الحزب الضعيف فترجحها على كفة ميزان الحزب الآخر وأن الحزب الضعيف قد يحتفظ بتغلبه هذا زمنا طويلا ولكن مما لاشك فيه ان حكومة هذا مركزها وهذه حالها تنطبق عليها النظرية المعروفة فى علم الحيل (الميكانيكا) بالموازنة غير الثابتة ويكون مثلها مثل شىء مدبب ارتكز على أصغر وأدق طرفيه متى اضطرب اهتز وزاد اضطرابه حتى يفارق موضعه بدلا من رجوعه الى مركزه الثابت فهكذا شأن حكومات الاحزاب الضعيفة التى ليس فى يدها من القوى الاساسية سوى قوة الحكم.

هذا ولا تزال هناك عوائق أشد واقوى من السابقة تحول دون قبول النظرية السابقة للحكومة وهذه العوائق محصورة فى حدود وتعريفات هذه النظرية على أن قوة الامة التى تتحول الى قوة سياسية ليست قوة ساكنة أي ليست مجرد قوة عاطلة بل هى قوة عاملة أو بعبارة اخرى قوة مبذولة بالفعل غير أنها جزء صغير جدا من مجموع القوة العامة واذا نظرنا فى المسألة من الوجهة السياسية وجدنا أن

جزءا عظيما من مجموع القوة يتكون من الارادة واذن فكيف يمكن تقدير اجزاء القوة السياسية مع اهمال كل شيء تعمله الارادة. أن هذا الاعتقاد مبنى على ان الذين يقبضون على زمام القوة فى الامة هم الذين يقبضون فى نهاية الامر على زمام هذه القوة فى الحكومة واذا الفائدة من محاولة التأثير فى نظام الحكومة باجهاد الفكر ولكن التمسك بهذا يؤدى الى اهمال النظرية القائلة بأن الفكر من اعظم القوى الاجتماعية ذات الأثر البين هذا وان شخصا واحدا ذا عقيدة فى مبدأ مالهو قوة اجتماعية تعادل قوة تسعة وتسعين شخصا لاتتعدي رغبتهم فى هذا المبدأ مجرد الميل وان الذين ينجحون فى استمالة الرأى أو الرغبة الى شكل خاص من أشكال الحكومة او الى حقيقة اجتماعية من أى نوع كانت او الى الاعتقاد بان هذه الحقيقة او ذاك الشكل جدير بالتفضيل على سواه يخطون اعظم خطوة ممكنة فى ترتيب القوات الاجتماعية وتوجيهها الى مصلحة ما سعوا فى الاستمالة اليه . هل فرض احد فى اليوم الذى رجم فيه رئيس الشهداء حتى مات بمدينة القدس أو أورشليم او فى اليوم الذى وقف فيه رسول الخوارج والوثنيين طائعا مختارا ليقتل هل فرض ان حزب الرجل الذى مات كان أكبر قوة فى الامة ؟ ألم تبرهن هذه الحادثة على أنه كان كذلك لان عقيدة أفراده كانت أقوى العقائد فى ذلك الوقت — ان هذا العامل بعينه وهو العقيدة جعل راهبا من رهبان مدينة ويتنبرج [1] Wittenberg فى مؤتمر

(١) ويتنبرج Wittenberg مدينة شهيرة على نهر الالب بروسيا بالمانيا (المترجم)

الامراء بمدينة ويرمس [1] Warms قوة اجتماعية اقوى من الامبراطور شارلس الخامس ومن جميع الامراء الذين حضروا هذا الاجتماع . ومع ذلك كله يمكن القول بأن هـذه احوال دينية محضة وان المعتقدات الدينية عجيبة فى قوتها فلنفرض حاله سياسية محضة لاعلاقة لها بالدين مطلقا اولها علاقة ضعيفة جدا وهى انه اذا احتاج انسان الى الاقتناع بأن الفكر النظرى أحـد العناصر الرئيسة للقوة الاجتماعية فعليه أن يفرض أنه موجود فى عصر من العصور الماضية التى ندر فيها تربع ملك أو عاهل (امبراطور) غـير حر أوغير مصلح على عرش من عروش أوروبا بل التى لم يوجد فيها رئيس دينى عام (بابا) غير حر أوغير مصلح أيضا ولننظر الى عصر فرديك الاكبر والملكة كاترين الثانية ويوسف الثانى وبطرس ليوبون وبنيدكت الرابع عشر وجانمانيلى وبومبال واراندا حيث كان اتباع الاسرة القديمة الملكية بمدينة نابولى أحرارا أو مصلحين وحيث كانت رءوس ذوى العقول الناضجة من أشراف الامة الفرنسية مملوءة بالافكار الحرة التى كلفهم انجازها بعـد ذلك بقليل ثمنا باهظا . ومن الامثلة القطعية على ان القوة الطبيعية والاقتصادية ليست بحال من الاحوال كل القوة الاجتماعية ان القضاء على استعباد الزنوج فى العاهلة (الامبراطورية) البريطانية وسواها لم يكن بتغيير طريقـة توزيع الفوائد المادية بل بنشر المبادىء الخلقية والادبية وان عبيد الروسيا مدينون بتحريرهم لعاطفة الواجب أو على الاقل لنمو الافكار الرشيدة

---

(١) Worms ويرمس مدينة على نهر الرين بالمانيا (المترجم)

الخاصة بالمصلحة الحقيقية للام فان فكر الانسان هو الذى يحدد عمله ويسن له الطريق ومع ان عواطف عامة الناس وقبولهم تكونها مراكزهم الشخصية وتحددها بدرجة أعظم من تحديدها بالعقل غير ان تأثرهم بعواطف وميول الذين يختلفون عنهم فى المراكز الشخصية وبقوة المتعلمين المتحدة ليس بالقليل واذا فمتى أمكن اقناع المتعلمين بوجه عام بأن أحد الانظمة الاجتماعية والسياسة أو أى نظام آخر حسن وان الآخر ردىء أو أحدهما مرغوب فيه والآخر مرغوب عنه كان ذلك خطوة واسعة فى التخلص من أحدهما وبسط نفوذ الآخر وتغلب القوة الاجتماعية التى تمكنه من الدوام والثبات ـ ان المبدأ القائل بأن حكومة أى مملكة يجب ان تشكل بالشكل الذى تقتضيه القوات الاجتماعية التى فى الامة انما يصدق اذا ساعد على الانتخاب العقلى الصائب لشكل من أشكال الحكومة العملية التى فى الامة لا فى حالة عدم تشجيعه على الاخذ بهذا الانتخاب والجرى على مقتضاه .

أبو الفتح الفقى